الأمم المتحدة
A/RES/68/219

Distr.: General
17 January 2014

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون
البند ٢١ (أ) من جدول الأعمال

# قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/68/440/Add.1*)]

## ٢١٩/٦٨ – دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى قراراتها ١٩٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٢٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢١٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٨/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢١٠/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط،

**وإذ تسلم** بالأهمية البالغة التي يكتسيها إيجاد نظام متعدد الأطراف يكون شفافا وفعالا يشمل الجميع من أجل التصدي للتحديات المعاصرة الملحة على الصعيد العالمي، واعترافا منها بعالمية الأمم المتحدة، وإذ تعيد تأكيد التزاماتها بتدعيم فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها وتعزيزهما،

**وإذ تؤكد من جديد** دور الجمعية العامة وسلطتها في التصدي للمسائل التي تهم المجتمع الدولي على الصعيد العالمي، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة،

**وإذ تسلم** بأن الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة، توفر منتدى عالميا متعدد الأطراف شاملا للجميع يضفي قيمة لا تضاهى على مناقشاتها وعلى قراراتها المتعلقة بالمسائل العالمية التي تهم المجتمع الدولي،

**وإذ تشير** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ووثيقته الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(١)]، وإلى جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها

(١) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.



الرجاء إعادة الاستعمال

الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإلى الوثائق الختامية لتلك المؤتمرات وعمليات متابعتها،

**وإذ تسلم** بأن النظام الدولي المتعدد الأطراف ينبغي أن يستمر في دعم التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي المنصف والشامل للجميع، وإيجاد فرص العمل، والجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق الاستدامة البيئية، وأن يستمر في تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون على جميع المستويات،

**وإذ تسلم أيضا** بأن العولمة والترابط يعنيان ضمنا أن الأداء الاقتصادي لبلد ما يتأثر بصورة متزايدة بعوامل خارج حدوده الجغرافية، وأن تعظيم فوائد العولمة بطريقة منصفة أمر يتطلب تدابير تتخذ على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وأن الحاجة لا تزال قائمة لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

**وإذ تشدد** على أن العولمة أداة مفيدة للتنمية ينبغي أن تعم فائدتها جميع البلدان، وأنه ينبغي للجميع بذل أقصى الجهود من أجل إدماج البلدان النامية إدماجا مجديا في الاقتصاد العالمي عن طريق إيجاد بيئة دولية مؤاتية لسلع تلك البلدان وخدماتها،

**وإذ تؤكد من جديد** تأييدها القوي للعولمة المنصفة والشاملة للجميع، وضرورة أن يؤدي النمو المطرد والشامل والمنصف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وإلى الحد من الفقر على وجه الخصوص، وعزمها في هذا الصدد على جعل هدفي توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بما في ذلك للنساء والشباب، هدفا أساسيا من أهداف السياسات الوطنية والدولية في هذا المجال ومن استراتيجيات التنمية الوطنية، بما فيها استراتيجيات القضاء على الفقر، وذلك في إطار الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

**وإذ تؤكد من جديد أيضا** الالتزام بالقضاء على الفقر والجوع، وتعزيز النمو المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة والرخاء الشامل للجميع على الصعيد العالمي، والتشجيع على تطوير القطاعات المنتجة في البلدان النامية لتمكينها من المشاركة بمزيد من الفعالية في عملية العولمة والاستفادة منها،

**وإذ تعرب عن بالغ القلق** من استمرار الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ولا سيما على التنمية، وإذ تسلم بوجود أدلة على حصول انتعاش متفاوت وهش، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم مما يبذل من جهود كبيرة ساعدت على احتواء المخاطر القصوى وتحسين ظروف السوق المالية وإدامة الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة حرجة

محفوفة بمخاطر الهبوط، بما في ذلك التقلبات الشديدة في الأسواق العالمية، وارتفاع معدلات البطالة ولا سيما في صفوف الشباب، والمديونية في بعض البلدان، واتساع نطاق الضائقة المالية، الأمر الذي يطرح تحديات بالنسبة للانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي ويعكس الحاجة إلى إحراز تقدم إضافي نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه، وإذ تؤكد الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل التصدي لأوجه الضعف والاختلال في المنظومة، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

**وإذ تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٢]،

١ - **تؤكد من جديد** ضرورة اتباع نهج متعددة الأطراف تكون شفافة وفعالة وشاملة للجميع لمواجهة التحديات العالمية، وتعيد في هذا الصدد تأكيد الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في الجهود المبذولة حاليا لإيجاد حلول مشتركة لهذه التحديات؛

٢ - **تسلم** بالحاجة إلى هيكل تجاري واقتصادي ومالي متعدد الأطراف يراعي اعتبارات التنمية المستدامة ويشجع عليها ويزيد من الاتساق والتنسيق من أجل تهيئة بيئة دولية مؤاتية تيسر عمل الدول الأعضاء في التصدي لجملة تحديات تشمل الفقر وأوجه التفاوت والتحديات البيئية؛

٣ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية والعمل على اتساق وتنسيق وتنفيذ الأهداف والإجراءات الإنمائية التي يتفق عليها المجتمع الدولي، وتؤكد من جديد التزامها بتعزيز التنسيق في الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى من أجل دعم النمو الاقتصادي المطرد، ولا سيما في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤ - **تؤكد من جديد أيضا** ضرورة توطيد الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، بهدف تهيئة بيئة عالمية تساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك التعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق وتنفيذ الالتزامات القائمة في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية على نحو تام، وتشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى تعزيز مساءلة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أمام الدول الأعضاء؛

٥ - **تسلم** بأن توسيع نطاق السياسات والنهج الناجحة في تنفيذ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا بد أن يقترن بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية؛

---

(٢) A/68/259.

٦ - **تسلم أيضا** بالدور المحوري الذي يمكن أن يؤديه تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، استنادا إلى الدروس المستفادة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بهدف دعم خطة إنمائية عالمية بحق لما بعد عام ٢٠١٥؛

٧ - **تسلم كذلك** بأن تزايد الترابط بين الاقتصادات الوطنية في عالم ماض في العولمة، وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية قائمة على قواعد، إنما يعنيان أن الحيز المتاح للسياسات الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات المحلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الدولية، غالبا ما تحكمه في الوقت الحاضر الضوابط والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية، وعلى كل حكومة أن تقوم بالمفاضلة بين المنافع الناتجة عن قبول القواعد والالتزامات الدولية والقيود الناجمة عن فقدان الحيز المتاح للسياسات؛

٨ - **تسلم** بأن السياسات التي تدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة يمكن أن تسهم في الحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها بما يكفل زيادة استفادة الفقراء ومن يعيشون في أشد الحالات ضعفا من عالم معولم؛

٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين البند المعنون ''العولمة والترابط''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن البند الفرعي المعنون ''دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط''.

الجلسة العامة ٧١
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣